

يتملّ وبغضب شديد شريحة كبرى في الأوساط القانونية من الأوضاع المعيشية التي وصلت إليها كل قطاعات المهن الحرة في لبنان بسبب الاقفال العام في مواجهة وباء كورونا، فضلاً عن إفقار الدولة ونهب خزينتها.

وتسأل تلك الأوساط عن سبب تقاعس مجلس القضاء الأعلى في دعوة قضاة لبنان إلى اجتماع عام، وإن كان الزمن زمن كورونا، لانتخاب قاضيين متقاعدین بمنصب الشرف وفق الأصول التي ترعى انتخاب أعضاء مجلس القضاء الأعلى، لكي يتولّى دورهما في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟

وتضيف الأوساط ان عدد قضاة لبنان لا يتعدى الـ 600 قاضي، ومنذ صدور قانون مكافحة الفساد رقم 175 تاريخ 2020/5/8 المصدق بالمرسوم 2019/5272 والمعدل من اللجان النيابية ومجلس النواب، والذي يقضي بإنشاء هيئة وطنية تكافح الفساد في القطاع العام، والمراجع المعنية لا تتحرك ولا تتبّس ببنت شفة، سوى ان مجلس القضاء الأعلى أربحاً أكثر من مرّة موعد عقد اجتماع عام للقضاة وآخر في كانون الأول 2020 مع العلم ان القانون الصادر في 2020/5/8 يُعمل به فور نشره.

وبضيف أصحاب الشأن الحقوقي الغاضبون، الذين هم أيضاً ضُربت مهنتهم في الصميم بعد انهيار اقتصاد لبنان وماليته بسبب الفساد، وبسبب جائحة وباء كورونا التي اضافت على طينة الانهيار الاقتصادي بلة بالاقفال العام لكل المؤسسات الصناعية والتجارية في البلاد، بأن الذين يتولوا أخذ قرارات الاقفال خوفاً من الوباء، اما ان الحكمة تنقصهم لأن الغباء كالفساد وكالوباء منتشر، أو انهم وصولاً وتربعوا في مواقعهم ليتحكموا في العباد ظلماً ويشدوا على الرقاب كماشة الفقر والجوع لأهداف مدروسة ومعلومة لديهم ومتفق عليها مع الخارج لوضع أيادي الغرباء على ما تبقى من خيرات في هذه البلاد وفي مقدمها الثروة النفطية، وهم بذلك يضمنون لهم شراكاتهم وبقاءهم في السلطة هم وأولادهم وأحفادهم..

ويتواصل بعض الحقوقيين بهذا الشأن بحثاً عن خطوة فاعلة تنتقد لبنان من الموت المحتم، علماً ان نقابة المحامين في بيروت أدت واجبها وفق تصريح نقيبها الأستاذ ملحم خلف بأن رشحت محامين وأرسلت الاسمين إلى أمانة سر مجلس الوزراء، فيما نقابة المحامين في طرابلس والشمال لم ترشح حتى اليوم الاسمين لكنها بصدد ذلك وفق ما أفاد به نقيبها الأستاذ محمد خالد المراد، ليكون واحد من الأربعة المرشحين عضواً في هيئة مكافحة الفساد، فيما وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في حكومة تصريف الأعمال دكتور دميانوس قطار بقي غائباً عن السمع.

وأوضح محامون ان إنشاء الهيئة الوطنية من أعضاء أكفاء نزاهة وعلماً يدفع بالدولة إلى شاطئ الأمان ويُعزز الشفافية في القطاع العام لتصبح الدولة عصرية قائمة بذاتها تحفز كل القطاعات على العمل بجديّة وثبات باتجاه بحبوة المواطن وازدهار الوطن. وأن الوضع كما هو اليوم والخمول وعدم الاكتراث أو عدم القدرة على مواجهة المصاعب اليومية للدولة، وشل عملية تأليف الهيئة الوطنية يدفع لبنان إلى الانتحار من دون أية قيامة له إلا إذا حصلت أعجوبة من السماء.

والسؤال الذي يطرحه كل من هذه الشريحة - النخبة: نعمل ان المعضلة تحتاج إلى مثابرة في المعالجة وإلى نفس طويل، لكن ما هو العائق الذي يجعل دون تأليف أو أقله تسمية أعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة فساد القطاع العام؟ هل ان كورونا فعلاً تستدعي المسؤولين التخاذل في القيام بواجباتهم، لا سيما ان الحال خطير، ومن غير الجائز ترك الأمور سارية على هواها والباخرة تغرق بمن فيها، في حين ان مراكب الخلاص تقودها أيادي القضاء والقضاة العاملين والمتقاعدين البيضاء من خلال مكافحة الفساد والهيئة الوطنية التي أعطيت كل الصلاحيات لمكافحة جرائم الفساد من دون الالتفات إلى أي مرجع أو من دون التقيد بتوجيهات أي جهة بما فيها الجهة التي انتخبهم.

القانون

فالقانون 175 الصادر يوم 2020/5/8 بعد تعديله من اللجان النيابية ومجلس النواب يعرّف الفساد ويعدد نوع مصادر الكشف عنه وأصول الاستقصاء والتحقيق والمحاکمات ويعطي للهيئة الوطنية الشخصية المعنوية المستقلة إدارياً ومالياً وهي تتألف من 6 أشخاص بمن فيهم الرئيس ونائب الرئيس والأعضاء يعيّنون بمرسوم يتخذه مجلس الوزراء لمدة 6 سنوات غير قابلة للتجديد. وتتألف الهيئة من قاضيين متقاعدين ينتخبهما قضاة لبنان ويدعو ويشرف على الانتخاب رئيس مجلس شوري الدولة ورئيس ديوان المحاسبة والرئيس الأعلى درجة في مجلس القضاء الأعلى.

ومن محام أو حقوقي من بين أربعة أسماء يرشح اثنين منهم مجلس نقابة المحامين في بيروت واثنين آخرين يرشحهما مجلس نقابة المحامين في الشمال. ومن خبير محاسبة من بين 3 أسماء يرشحهم مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان. ومن خبير في الأمور المصرفية أو الاقتصادية من بين 3 أسماء ترشحهم هيئة الرقابة على المصارف ومن خبير في شؤون الإدارة العامة أو المالية العامة أو مكافحة الفساد من بين 3 أسماء يرشحهم وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. ويتمتع أعضاء الهيئة الوطنية بالحصانة في ما خلا الجرائم المشهودة ولا يمكن إقالة الأعضاء وللهيئة موازنة سنوية خاصة تدرج ضمن موازنة الدولة العامة وتكون كافية لإنجاز وإتمام المهام. والهيئة تحتفظ بالسرية في مهامها ولها صلاحيات خاصة في نشر الوعي للرأي العام حول الفساد ومكافحته.

ولفت أحد الحقوقيين ان نص قانون مكافحة الفساد وإنشاء الهيئة الوطنية يلزم المعنيين بمهلة 3 أشهر من تاريخ نشر القانون لتأليف الهيئة الوطنية والبدء بمهامها وبمهلة إضافية أقصاها شهر لاكتمال الهيئة ومهلة الشهر الواحد تلي مهلة الـ 3 أشهر. ونحن اليوم في شباط من العام 2021 أي قد مضى على نشر القانون للعمل به ثمانية أشهر وحتى الساعة لا هيئة وطنية ولا مكافحة للفساد. فالوطنية والحرص على بقاء الوطن واللبنانيين باتا في خبر كان لأن المسؤولين في الدولة يعطلون كل الحلول ويقهرون الناس ويهدون أساسات الدولة خاصة القضاء الذي كل بمعرفته ونفوذه يعمل على شرذمته ويقحم فيه السياسة حتى الجذور.